Conference Proceedings: Enhancing the Role of Islamic, Social, and Human Studies in Building Society, Volume 23, July 2026.

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الاجتهاد المقاصدي في معالجة الأزمات الاجتماعية المركّبة دراسة تحليلية في ضوء فقه الواقع المعاصر

م.د. سحر يوسف جاسم عبود

م.م. غفران فاضل صالح حسن

المديرية العامة لتربية صلاح الدين قسم تربية سامراء

Maqāṣid-Based Ijtihād in Addressing Complex Social Crises: An Analytical Study in Light of Contemporary Fiqh al-Wāqiʿ

Lect. Dr. Sahar Youssef Jassim Abboud
General Directorate of Education of Salah al-Din / Samarra Education Department
siri.store86@gmail.com
Asst. Lect. Ghufran Fadel Saleh Hassan
General Directorate of Education of Salah al-Din / Samarra Education Department

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع الاجتهاد المقاصدي بوصفه إطاراً منهجياً فاعلاً في معالجة الأزمات الاجتماعية المركّبة التي باتت سمةً بارزةً من سمات الواقع المعاصر، حيث تتداخل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية في تشكيل بنية الأزمات الحديثة، مما يجعل المعالجة الجزئية أو التقليدية قاصرةً عن الإحاطة بها أو تقديم حلول مستدامة لها. ويهدف البحث إلى إبراز قدرة المنهج المقاصدي على تقديم مقاربات تكاملية تتجاوز ظاهر النصوص إلى مقاصدها الكلية، بما يحقق مصلحة الإنسان ويحفظ كرامته في سياقات متغيرة ومعقدة.تنطلق الدراسة من تحليل الإشكالية المركزية المتمثلة في محدودية أدوات الفقه التقليدي في التعامل مع الأزمات المركّبة، مقابل الحاجة إلى تفعيل فقه الواقع وتطوير أدوات الاجتهاد بما يستجيب لتعقيدات العصر. كما تسعى إلى الكشف عن الفجوة بين التنظير المقاصدي والتطبيق العملي في ميادين الأزمات الاجتماعية، مع محاولة ردم هذه الفجوة عبر بناء نموذج تحليلي تطبيقي قائم على تفعيل المقاصد الشرعية في سياق الأزمات.اعتمد البحث المنهج التحليلي المقاصدي، مدعوماً بالمنهج الوصفي والاستقرائي، من خلال دراسة النصوص الشرعية، وتحليل اجتهادات العلماء، واستقراء التطبيقات المعاصرة. كما تم توظيف مقاربات متعددة التخصصات لاستيعاب الطبيعة المركبة للأزمات، وربطها بالبنية المقاصدية للشريعة الإسلامية.وقد خلص البحث إلى أن الاجتهاد المقاصدي يمثل أداة مركزية في بناء حلول مرنة وشاملة للأزمات المركّبة، شريطة تفعيله ضمن إطار منهجي منضبط يجمع بين النص والواقع، ويوازن بين المقاصد والوسائل، ويستحضر مآلات الأفعال في ضوء تغير السياقات.

الكلمات المفتاحية: الاجتهاد المقاصدي، فقه الواقع، الأزمات الاجتماعية المركّبة، المقاصد الشرعية، المآلات، التكامل المنهجي

Abstract

This study explores maqāṣid-based ijtihād as a dynamic methodological framework for addressing complex social crises that characterize contemporary societies. These crises are increasingly multidimensional, involving intertwined economic, social, and psychological factors, rendering traditional and reductionist approaches insufficient for effective resolution.The research aims to demonstrate the capacity of maqāṣid al-sharīʿa to provide integrative and holistic solutions by moving beyond the literal interpretation of texts toward their higher

objectives, thereby ensuring human welfare and dignity within rapidly changing contexts.The study is grounded in a central problem: the inadequacy of classical juristic tools in addressing compound crises, contrasted with the urgent need to activate fiqh al-wāqiʿ and advance ijtihād methodologies capable of engaging modern complexities. It also seeks to bridge the gap between maqāṣid theory and practical application in the domain of social crises.Methodologically, the research employs an analytical maqāṣid-based approach, supported by descriptive and inductive methods, through the examination of primary Islamic texts, classical juristic discourse, and contemporary applications. It further integrates interdisciplinary perspectives to reflect the composite nature of modern crises.The findings suggest that maqāṣid-based ijtihād constitutes a pivotal instrument for developing adaptive and comprehensive solutions, provided it is applied within a disciplined framework that harmonizes textual fidelity with contextual awareness, and balances objectives with consequences.**Keywords:** Maqāṣid al-Sharīʿa, Ijtihād, Fiqh al-Wāqiʿ, Complex Social Crises, Legal Objectives, Consequentialism

المقدمة

الحمد لله الذي أحاط بكل شيء علماً، وجعل شريعته قائمةً على جلب المصالح ودرء المفاسد، وشرع لعباده من الأحكام ما يحقق لهم السعادة في الدارين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي بُعث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.أما بعد، فإن التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر أفرزت أنماطاً جديدة من الأزمات التي لم تعد تقف عند حدود الاختلال الاقتصادي أو الاجتماعي أو النفسي منفردةً، بل باتت تتداخل فيما بينها لتشكّل ما يمكن تسميته بـ"الأزمات الاجتماعية المركّبة"، وهي أزمات ذات طبيعة بنيوية معقدة تتشابك فيها العوامل وتتعاظم آثارها بصورة يصعب معها اعتماد المعالجات الجزئية أو الحلول التقليدية.وقد أصبح من الواضح أن كثيراً من الأدوات الفقهية الكلاسيكية، رغم عمقها وأصالتها، قد لا تكون كافية بمفردها للتعامل مع هذه الأزمات في صورتها المركّبة، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في آليات الاجتهاد، وتفعيل منهجيات أكثر قدرةً على استيعاب الواقع، وفي مقدمتها الاجتهاد المقاصدي الذي ينطلق من فهم الغايات الكلية للشريعة الإسلامية، ويعمل على تنزيلها على الوقائع المتغيرة بما يحقق مقصود الشرع في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.وتتمثل الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في التساؤل عن مدى قدرة الاجتهاد المقاصدي على تقديم معالجة فعالة للأزمات الاجتماعية المركّبة في ضوء تعقيدات الواقع المعاصر، وكيف يمكن تفعيل هذا الاجتهاد بصورة منهجية تسهم في تجاوز القصور في المعالجات التقليدية، وتحقق التكامل بين النص والواقع. وتنبثق عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية، من أبرزها: ما طبيعة الأزمات الاجتماعية المركّبة في السياق المعاصر؟ وما حدود الأدوات الفقهية التقليدية في التعامل معها؟ وكيف يمكن إعادة بناء منهج الاجتهاد المقاصدي ليصبح أكثر فاعلية في معالجة هذه الأزمات؟ وما الضوابط التي ينبغي مراعاتها لضمان عدم الانفلات أو التسيّب في توظيف المقاصد؟وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى الربط بين التنظير المقاصدي والتطبيق العملي في مجال حيوي يمس واقع المجتمعات الإسلامية، كما يقدّم إسهاماً في تطوير فقه الواقع من خلال إدماج البعد المقاصدي في تحليل الأزمات المركّبة، بما يفتح آفاقاً جديدة أمام الباحثين وصناع القرار في الاستفادة من التراث الفقهي في معالجة قضايا العصر.أما من حيث المنهج، فقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي المقاصدي في دراسة النصوص والمفاهيم، مدعوماً بالمنهج الوصفي في عرض الظواهر، والمنهج الاستقرائي في تتبع التطبيقات، مع الاستفادة من مقاربات متعددة التخصصات لفهم البنية المركبة للأزمات.وسيتم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسين، يتناول الأول التأصيل النظري للاجتهاد المقاصدي وعلاقته بفقه الواقع، بينما يعالج الثاني التطبيقات العملية لهذا الاجتهاد في سياق الأزمات الاجتماعية المركّبة.

المبحث الأول التأصيل النظري للاجتهاد المقاصدي وعلاقته بفقه الواقع المعاصر

يمثّل الاجتهاد المقاصدي أحد أهم التحولات المنهجية في الفكر الفقهي الإسلامي، إذ ينقل عملية الاجتهاد من حدود التعامل مع ظواهر النصوص إلى استيعاب مقاصدها الكلية وربطها بالواقع المتغير. ولا يمكن فهم هذا التحول بمعزل عن تطور علم أصول الفقه، الذي مهّد لهذا الاتجاه من خلال إبراز دور المصالح والمآلات وتحقيق المناط في بناء الحكم الشرعي. غير أن التعقيد المتزايد في الواقع المعاصر، وما يشهده من أزمات مركّبة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، جعل من الضروري إعادة تفعيل هذا المنهج ضمن إطار أكثر تكاملاً، يقوم على الربط بين المقاصد وفقه الواقع.ومن هنا يهدف هذا المبحث إلى تأصيل مفهوم الاجتهاد المقاصدي من حيث بنيته المنهجية، ثم بيان علاقته العضوية بفقه الواقع، بوصفه الأداة التي تمكّن المجتهد من إدراك طبيعة الظواهر المعاصرة وتحليلها قبل تنزيل الأحكام عليها. كما يسعى إلى إبراز أن الاجتهاد المقاصدي لا يمكن أن يعمل في فراغ نظري، بل يتطلب فهماً عميقاً للواقع في أبعاده المختلفة، بما يضمن تحقيق مقاصد الشريعة في سياق متغير ومعقّد.

المطلب الأول: ماهية الاجتهاد المقاصدي وبنيته المنهجية في الفكر الإسلامي المعاصر

يمثّل الاجتهاد المقاصدي تحوّلاً إبستمولوجياً داخل البنية الأصولية للفكر الإسلامي، إذ ينقل مركز الثقل من التعامل مع النص بوصفه بنية لغوية مغلقة إلى التعامل معه باعتباره نسقاً غائياً مفتوحاً موجهاً نحو تحقيق المصالح ودرء المفاسد. وهذا التحول لا يُعدّ قطيعةً مع التراث، بل إعادة قراءة عميقة له في ضوء ما قرّره كبار الأصوليين من أن الشريعة إنما وُضعت لتحقيق مصالح العباد في الدارين (الشاطبي، ١٩٩٧: ٨/٢؛ الغزالي، ١٩٩٣: ٢٨٦/١)ومن هذا المنطلق، فإن الاجتهاد المقاصدي يمكن تعريفه بأنه: عملية استنباط وتنزيل للأحكام الشرعية تقوم على استحضار المقاصد الكلية والجزئية للشريعة، وربطها بالواقع، بما يحقق التوازن بين النصوص ومآلات تطبيقها. وهو تعريف يعكس التداخل بين البعد النظري (فهم المقاصد) والبعد العملي (تنزيلها)، وهو ما أشار إليه ابن عاشور حين جعل المقاصد "روح التشريع ومناط فهمه" (ابن عاشور، ٢٠٠٤: ٨٨)وقد نشأ هذا المنهج في جذوره الأولى داخل علم أصول الفقه، حيث نجد عند الجويني إشارات مبكرة إلى مراعاة المصالح، ثم تطوّر ذلك عند الغزالي في تصنيفه للمصالح إلى ضرورية وحاجية وتحسينية (الجويني، ١٩٩٧: ٧٩٨/٢؛ الغزالي، ١٩٩٣: ٢٨٧/١)، ليبلغ ذروته المنهجية عند الشاطبي الذي أعاد بناء النظرية المقاصدية بصورة متكاملة، وربطها بآليات الاجتهاد والتنزيل (الشاطبي، ١٩٩٧: ٢٠/٣)غير أن التحول النوعي في الاجتهاد المقاصدي ظهر في الفكر المعاصر، حين تم الانتقال به من إطار نظري تفسيري إلى إطار وظيفي تطبيقي، يسعى إلى معالجة قضايا معقدة مثل التنمية، والعدالة الاجتماعية، والأزمات المركّبة. وقد أكّد جاسم عودة أن المقاصد ينبغي أن تُفهم ضمن "نظام مفتوح متعدد الأبعاد" يتفاعل مع الواقع ولا ينغلق على ذاته (Auda, 2008: 45).وتقوم البنية المنهجية للاجتهاد المقاصدي على مجموعة من المرتكزات الأساسية:

أولها: مركزية المقاصد الكلية، والتي تتمثل في حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، بوصفها الإطار القيمي الذي تنتظم فيه الأحكام الشرعية. وهذه المقاصد ليست مجرد تصنيف نظري، بل هي منظومة وظيفية تُستخدم في توجيه الاجتهاد وترتيب الأولويات (ابن عاشور، ٢٠٠٤: ٢٢١؛ اليوبي، ١٩٩٨: ١١٧).

ثانيها: الموازنة بين المصالح والمفاسد، وهي من أهم أدوات الاجتهاد المقاصدي، إذ لا يُنظر إلى الحكم بمعزل عن أثره، بل يُقيَّم في ضوء نتائجه. وقد قرّر العز بن عبد السلام أن الأحكام الشرعية تدور مع المصالح وجوداً وعدماً، وأن الفقيه مطالب بترجيح أعظم المصالح عند التعارض (ابن عبد السلام، ١٩٩١: ٧/١). وهذا المبدأ يتقاطع مع ما تُعرف به نظريات اتخاذ القرار الحديثة من تحليل التكلفة والمنفعة (Kahneman, 2011: 213).

ثالثها: اعتبار المآلات، وهو ما يجعل الاجتهاد المقاصدي ذا طبيعة استشرافية، إذ لا يكتفي بالنظر في الحاضر، بل يمتد إلى تقدير النتائج المستقبلية للأحكام. وقد شدّد الشاطبي على أن إهمال المآلات يؤدي إلى اختلال في الفتوى، حتى وإن كان الدليل صحيحاً (الشاطبي، ١٩٩٧: ١٩٤/٤). وهذا البعد يكتسب أهمية خاصة في الأزمات المركّبة، حيث تكون النتائج غير الخطية هي الغالبة.

رابعها: تحقيق المناط وربط الحكم بالواقع، وهو ما يعبّر عن العلاقة العضوية بين الاجتهاد وفقه الواقع. فالحكم لا يُنزّل إلا بعد التحقق من انطباق علّته على الواقعة، وهو ما يتطلب فهماً دقيقاً للواقع. وقد أشار القرافي إلى أن "الجمود على المنقولات ضلال في الدين" إذا تغيّرت الأعراف والظروف (القرافي، ١٩٩٨: ١٧٧/١).

خامسها: التكامل المعرفي، إذ لا يمكن للاجتهاد المقاصدي أن يعمل بمعزل عن العلوم الأخرى. ففهم الأزمات المعاصرة يتطلب الاستفادة من علم الاجتماع، والاقتصاد، وعلم النفس. وقد أشار إدغار موران إلى أن الظواهر المعقدة لا يمكن فهمها إلا من خلال مقاربة متعددة التخصصات (Morin, 2008: 23)، وهو ما يتقاطع مع روح المنهج المقاصدي.وفي ضوء هذه المرتكزات، يتضح أن الاجتهاد المقاصدي لا يُعدّ مجرد تطوير داخل أصول الفقه، بل إعادة بناء لمنطق الاجتهاد نفسه، بحيث يصبح أكثر قدرة على التعامل مع التعقيد، وأكثر انفتاحاً على الواقع.غير أن هذا المنهج، رغم أهميته، يواجه تحديات حقيقية، من أبرزها خطر التسيّب في توظيف المقاصد، بحيث تتحول إلى مبرر لتمرير أحكام غير منضبطة، وهو ما حذّر منه ابن عاشور حين أكد ضرورة ضبط المقاصد بالنصوص والقواعد (ابن عاشور، ٢٠٠٤: ١٢٠). كما أن هناك تحدياً معرفياً يتمثل في ضعف التأهيل المقاصدي لدى بعض الباحثين، مما يؤدي إلى استخدام سطحي للمقاصد دون فهم عميق لبنيتها.ومن جهة أخرى، فإن التحولات المعاصرة تفرض إعادة تعريف دور الفقيه، بحيث لا يقتصر على الإفتاء، بل يمتد إلى المشاركة في تحليل الواقع وصياغة الحلول، وهو ما يتطلب تكويناً معرفياً مركّباً يجمع بين العلوم الشرعية والإنسانية (Kamali, 2008: 112).وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الاجتهاد المقاصدي

يمثل ضرورة منهجية في العصر الحديث، وليس مجرد خيار فقهي، لأنه يوفر إطاراً قادراً على الربط بين النص والواقع، وبين الثابت والمتغير، وهو ما يجعله أداة مركزية في معالجة الأزمات الاجتماعية المركّبة.

المطلب الثاني: علاقة الاجتهاد المقاصدي بفقه الواقع وتطبيقاته المعاصرة

إن تفعيل الاجتهاد المقاصدي في معالجة الأزمات الاجتماعية المركّبة يقتضي إعادة بناء العلاقة بين النص والواقع على أسس منهجية دقيقة، بحيث لا يكون الواقع مجرد مجال لتنزيل الأحكام، ولا تكون النصوص مجرد إطار معياري منفصل، بل يتشكّل بينهما تفاعل جدلي يُنتج معرفة فقهية مركّبة. ومن هنا تبرز أهمية فقه الواقع بوصفه الركيزة المعرفية التي يقوم عليها الاجتهاد المقاصدي، إذ لا يمكن استحضار المقاصد أو تفعيلها دون فهم دقيق للسياق الذي يُراد تنزيلها فيه.ويُقصد بفقه الواقع ذلك الإدراك المنهجي للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والنفسية في سياقها المركّب، مع تحليل أسبابها وبنيتها العميقة ومآلاتها المحتملة. وهو بهذا المعنى لا يقتصر على الوصف، بل يتجاوز إلى التحليل والتفسير، وهو ما يجعله أقرب إلى ما تسميه الأدبيات الحديثة بـ"الفهم البنيوي للظواهر الاجتماعية" (Morin, 2008: 23). وهذا الفهم يتكامل مع المنهج المقاصدي الذي ينظر إلى الأحكام بوصفها أدوات لتحقيق غايات، لا مجرد أوامر ونواهٍ منفصلة.وقد أشار الشاطبي إلى أن تنزيل الأحكام على الوقائع لا يتحقق إلا بفهم "ما هو كائن في الخارج"، وأن الخطأ في إدراك الواقع يؤدي إلى الخطأ في الفتوى، حتى لو كان الاستدلال صحيحاً في ذاته (الشاطبي، ١٩٩٧: ٤/٨٧). وهذا يبرز أن فقه الواقع ليس عنصراً مكملاً للاجتهاد، بل شرطاً لصحة نتائجه. كما أكد القرافي أن تغيّر الأحكام بتغيّر الزمان والمكان والأحوال إنما هو نتيجة لاختلاف الواقع، لا اختلاف النصوص (القرافي، ١٩٩٨: ١/١٧٧).وانطلاقاً من ذلك، يمكن تحليل العلاقة بين الاجتهاد المقاصدي وفقه الواقع من خلال ثلاث مستويات مترابطة: مستوى الإدراك، ومستوى التكييف، ومستوى التنزيل.في مستوى الإدراك، يُطلب من المجتهد أن يكوّن تصوراً دقيقاً للواقع، لا يقتصر على الظواهر، بل يمتد إلى البنية العميقة التي تنتجها. فالأزمات الاجتماعية المركّبة، كالفقر أو التفكك الأسري، لا يمكن فهمها بمعزل عن السياقات الاقتصادية والسياسية والثقافية. وقد بيّن أمارتيا سن أن الفقر ليس مجرد نقص في الموارد، بل حرمان من "القدرات" التي تمكّن الإنسان من تحقيق حياة كريمة (Sen, 1999: 87)، وهو تصور يفتح المجال أمام قراءة مقاصدية أوسع تربط الفقر بحفظ النفس والعقل والكرامة.أما في مستوى التكييف، فيتم ربط معطيات الواقع بالمقاصد الشرعية، بحيث يتم تحديد أي المقاصد قد تعرّض للخلل. وهذا التكييف لا يكون اعتباطياً، بل يستند إلى فهم علمي للواقع، وإلى معرفة دقيقة بالمقاصد ومراتبها. فمثلاً، البطالة لا تُكيّف فقط كمشكلة اقتصادية، بل كاختلال يمسّ حفظ المال، وقد يمتد إلى حفظ النفس والعقل، من خلال ما يترتب عليه من ضغوط نفسية وانحرافات اجتماعية (Chapra, 2008: 45؛ World Bank, 2020: 34).وفي هذا السياق، يؤكد ابن عاشور أن المقاصد تُستخدم كأداة لفهم الوقائع، وليس فقط لتفسير النصوص، وهو ما يجعلها جسراً بين الشريعة والواقع (ابن عاشور، ٢٠٠٤: ٢٢١). كما يشير اليوبي إلى أن التكييف المقاصدي يساعد في ترتيب الأولويات، من خلال تحديد أي المقاصد أكثر تعرضاً للخطر (اليوبي، ١٩٩٨: ١١٧)أما في مستوى التنزيل، فتظهر الوظيفة العملية للاجتهاد المقاصدي، حيث يتم تحويل الفهم المقاصدي للواقع إلى أحكام أو سياسات أو تدخلات عملية. وهنا لا يكفي مجرد استحضار المقاصد، بل يجب مراعاة المآلات، وتقدير النتائج المحتملة لكل خيار. وقد شدّد الشاطبي على أن الحكم قد يكون مشروعاً في ذاته، لكنه يؤدي إلى مفسدة إذا أُسيء تنزيله (الشاطبي، ١٩٩٧: ٤/١٩٤)وفي هذا المستوى، يمكن الاستفادة من الأدبيات الحديثة في السياسات العامة، التي تؤكد على أهمية "التقييم المستند إلى الأدلة" (Evidence-Based Policy)، حيث يتم اختبار فعالية التدخلات من خلال البيانات والمؤشرات (OECD, 2020: 56). وهذا يتقاطع مع المنهج المقاصدي الذي يربط الحكم بنتائجه، ويجعل تحقيق المصلحة معياراً لصحته.وإذا انتقلنا إلى التطبيقات المعاصرة لهذه العلاقة، نجد أن الاجتهاد المقاصدي يمكن أن يسهم في إعادة صياغة العديد من القضايا الاجتماعية، من خلال تقديم مقاربات تكاملية. ففي مجال الفقر، على سبيل المثال، لم يعد كافياً الاقتصار على أدوات تقليدية مثل الزكاة، بل أصبح من الضروري دمجها مع سياسات تنموية شاملة، وهو ما يتوافق مع رؤية المقاصد في تحقيق العدالة الاجتماعية (Chapra, 2008: 67؛ Alkire & Foster, 2011: 476).وفي مجال الأسرة، تشير الدراسات إلى أن الضغوط الاقتصادية تُعدّ من أبرز أسباب التفكك الأسري (Conger et al., 2010: 685)، وهو ما يستدعي مقاربة مقاصدية لا تقتصر على تنظيم الطلاق، بل تمتد إلى معالجة الأسباب الجذرية، مثل الفقر والبطالة. وهذا يعكس انتقالاً من الفقه الجزئي إلى الفقه البنيوي.أما في المجال النفسي، فإن تزايد معدلات الاكتئاب والقلق في المجتمعات الحديثة (WHO, 2022: 15) يطرح تحدياً جديداً أمام الفقه، يتمثل في ضرورة تطوير خطاب مقاصدي يستوعب هذه الظواهر، ويربطها بمقاصد حفظ العقل والنفس، ويعمل على تقديم حلول تراعي الجوانب النفسية والاجتماعية.غير أن تفعيل هذه التطبيقات يواجه تحديات منهجية، من أبرزها ضعف التكامل بين الفقهاء والمتخصصين في العلوم الأخرى، وهو ما يؤدي إلى فجوة بين التنظير والتطبيق. كما أن هناك خطراً يتمثل في التوسع غير المنضبط في استخدام

المقاصد، وهو ما يستدعي الالتزام بالقواعد الأصولية، وعدم تجاوز النصوص (الغزالي، ١٩٩٣: ٢٨٧/١).ومن جهة أخرى، فإن فقه الواقع نفسه يحتاج إلى تطوير، بحيث يتحول إلى علم قائم بذاته، له أدواته ومناهجه، وهو ما يعزز من قدرة الاجتهاد المقاصدي على التعامل مع الأزمات المركّبة. وقد أشار عودة إلى أن المقاصد لا يمكن تفعيلها إلا ضمن "نظام معرفي مفتوح" يتفاعل مع الواقع (Auda, 2008: 45).وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن العلاقة بين الاجتهاد المقاصدي وفقه الواقع تمثّل حجر الزاوية في تطوير الفقه المعاصر، وأن تفعيل هذه العلاقة يتيح بناء نموذج اجتهادي قادر على التعامل مع التعقيد، وتحقيق التوازن بين النص والواقع، وهو ما يجعل الاجتهاد المقاصدي أداة استراتيجية لمعالجة الأزمات الاجتماعية المركّبة، وليس مجرد إطار نظري.

المبحث الثاني التطبيقات المقاصدية في معالجة الأزمات الاجتماعية المركّبة في الواقع المعاصر

إذا كان التأصيل النظري للاجتهاد المقاصدي يوفّر الإطار المفاهيمي لفهم هذا المنهج، فإن قيمته الحقيقية تتجلى في قدرته على الانتقال إلى ميدان التطبيق، حيث تُختبر فاعليته في معالجة الأزمات الواقعية. وتزداد أهمية هذا الانتقال في ظل ما يشهده العالم المعاصر من أزمات اجتماعية مركّبة، لا يمكن ردّها إلى سبب واحد، ولا يمكن التعامل معها بأدوات فقهية تقليدية تقوم على المعالجة الجزئية.وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا المبحث إلى تفعيل الاجتهاد المقاصدي ضمن نموذج تحليلي تطبيقي، يُمكّن من فهم بنية الأزمات المركّبة، وربطها بالمقاصد الشرعية، ثم بناء حلول متكاملة تراعي المصالح والمفاسد ومآلات الأفعال. كما يهدف إلى اختبار هذا النموذج من خلال تطبيقه على نماذج واقعية، بما يبرز قدرة المنهج المقاصدي على تقديم مقاربات عملية تتسم بالشمول والمرونة، وتسهم في تطوير الفقه المعاصر ليكون أكثر ارتباطاً بواقع الإنسان وتحدياته.المطلب الأول (إعادة صياغة محكّمة): بناء نموذج مقاصدي تحليلي للأزمات الاجتماعية المركّبة.

المطلب الأول: بناء النموذج المقاصدي

إن بناء نموذج مقاصدي لتحليل الأزمات الاجتماعية المركّبة يمثل انتقالاً نوعياً من التنظير الأصولي إلى الهندسة التطبيقية للاجتهاد، حيث يتم تحويل المبادئ الكلية للشريعة إلى أدوات تحليل وتشخيص وصياغة حلول. ولا يمكن تحقيق هذا الانتقال إلا عبر إعادة تعريف الأزمة ذاتها ضمن إطار مركّب يتجاوز المقاربة الخطية التقليدية.فالأزمة الاجتماعية المركّبة لا تُفهم بوصفها خللاً في متغير واحد، بل بوصفها "نظاماً معقّداً" تتفاعل فيه عناصر متعددة بشكل غير خطي، بحيث يؤدي التغير في أحدها إلى سلسلة من التأثيرات المتبادلة (Morin, 2008: 23). وهذا التصور يتقاطع مع الرؤية المقاصدية التي ترى الإنسان كياناً تكاملياً تُراعى فيه مختلف الأبعاد المرتبطة بحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال (الشاطبي، ١٩٩٧: ١٠/٢؛ ابن عاشور، ٢٠٠٤: ٢٢١).وانطلاقاً من هذا الأساس، يقوم النموذج المقاصدي المقترح على خمسة محاور تحليلية مترابطة:

أولاً: محور التشخيص البنيوي (Structural Diagnosis)

يُعدّ التشخيص البنيوي نقطة البداية في أي معالجة علمية للأزمات، حيث يتم تحليل مكونات الأزمة، والعلاقات السببية بينها، والبيئة التي نشأت فيها. ولا يقتصر هذا التشخيص على الظواهر، بل يمتد إلى البنية العميقة التي تُنتجها.فالفقر، على سبيل المثال، لا يمكن اختزاله في انخفاض الدخل، بل يجب تحليله ضمن منظومة الحرمان متعدد الأبعاد التي تشمل التعليم والصحة والمشاركة الاجتماعية (Alkire & Foster, 2011: 476). وقد بيّن أمارتيا سن أن التنمية الحقيقية تقاس بمدى توسع "القدرات الإنسانية"، لا مجرد المؤشرات الاقتصادية (Sen, 1999: 87).

ومن المنظور المقاصدي، فإن هذا التشخيص يمثّل مرحلة "تحقيق المناط الواقعي"، حيث يتم تحديد موضع الحكم الشرعي في الواقع، وهو ما أشار إليه الأصوليون بوصفه شرطاً لصحة الاجتهاد (الجويني، ١٩٩٧: ٧٩٨/٢؛ القرافي، ١٩٩٨: ١٧٧/١).

ثانياً: محور التكييف المقاصدي (Maqasid Mapping)

بعد التشخيص، يتم ربط عناصر الأزمة بالمقاصد الشرعية، وهو ما يشكّل عملية "ترجمة معيارية" للواقع إلى لغة مقاصدية فالأزمات الاقتصادية تُكيّف بوصفها اختلالاً في حفظ المال، لكنها قد تمتد إلى حفظ النفس (سوء التغذية)، والعقل (ضعف التعليم)، وهو ما يبرر تدخلات متعددة المستويات (ابن عاشور، ٢٠٠٤: ٢٢٥؛ Chapra, 2008: 45).كما أن التفكك الأسري يُعدّ تهديداً مباشراً لحفظ النسل، بينما تمسّ الأزمات النفسية مقصد حفظ العقل، وهو ما يوضح الطبيعة الشبكية للمقاصد، وعدم استقلالها عن بعضها البعض.وقد أشار جاسم عودة إلى أن المقاصد ينبغي أن تُفهم ضمن "منظومة مترابطة" لا في إطار تصنيفات جامدة (Auda, 2008: 45)، وهو ما يعزز من قدرة هذا المحور على تحليل الأزمات المركّبة.

ثالثاً: محور الموازنة (Balancing Mechanism)

يُعدّ هذا المحور القلب المنهجي للنموذج، حيث يتم تقييم البدائل الممكنة في ضوء ما تحققه من مصالح وما تدرؤه من مفاسد.وقد قرّر العز بن عبد السلام أن الشريعة قائمة على جلب المصالح ودرء المفاسد، وأن الترجيح بينها هو جوهر الفقه (ابن عبد السلام، ١٩٩١: ١/٧). وهذا يتقاطع مع نظريات اتخاذ القرار الحديثة التي تعتمد على تحليل التكلفة والمنفعة (Kahneman, 2011: 213)وفي هذا السياق، لا تقتصر الموازنة على النتائج المباشرة، بل تشمل المآلات بعيدة المدى، وهو ما شدّد عليه الشاطبي في اعتبار مآلات الأفعال (الشاطبي، ١٩٩٧: ٤/١٩٤)فعلى سبيل المثال، قد يؤدي الدعم النقدي المباشر للفقراء إلى تخفيف المعاناة الآنية، لكنه قد يخلق اعتماداً طويل الأمد إذا لم يُدمج بسياسات تنموية، وهو ما يتطلب موازنة دقيقة.

رابعاً: محور التنزيل (Contextual Implementation)

في هذا المحور يتم تحويل نتائج التحليل إلى سياسات أو تدخلات عملية، وهو ما يمثل الانتقال من "الاجتهاد النظري" إلى "الاجتهاد التنزيلي". وهنا تظهر أهمية فقه الواقع مرة أخرى، إذ لا يمكن تطبيق الحكم دون مراعاة السياق الاجتماعي والثقافي. وقد أشار القرافي إلى أن العادات والأعراف تؤثر في تنزيل الأحكام (القرافي، ١٩٩٨: ١/١٨٠)وفي هذا المستوى، يمكن دمج أدوات الشريعة (كالزكاة والوقف) مع السياسات العامة، وهو ما يعكس تكاملاً بين البعد الشرعي والمؤسسي (Chapra, 2008: 67؛ World Bank, 2020: 34).

خامساً: محور التقويم (Evaluation & Feedback Loop)

يمثل هذا المحور البعد الديناميكي للنموذج، حيث يتم تقييم نتائج التدخلات، وقياس مدى تحقيقها للمقاصد، وإجراء التعديلات اللازمة.وقد أصبحت منهجية "التقييم المستند إلى الأدلة" من الركائز الأساسية في السياسات الحديثة (OECD, 2020: 56)، وهو ما يتقاطع مع المنهج المقاصدي الذي يربط الحكم بنتائجه.فإذا لم تحقق السياسة المقترحة المقصد المطلوب، أو أدت إلى مفسدة أكبر، وجب تعديلها أو استبدالها، وهو ما يعكس مرونة الاجتهاد المقاصدي.

تحليل تكاملي للنموذج

من خلال هذه المحاور الخمسة، يتضح أن النموذج المقاصدي ليس مجرد إطار نظري، بل منظومة تحليلية تطبيقية تجمع بين:

أ. التأصيل الشرعي (الشاطبي، الغزالي، ابن عاشور)

ب. التحليل الاجتماعي والاقتصادي (Sen، World Bank)

ج. أدوات القرار الحديثة (Kahneman، OECD)

د. نظرية التعقيد (Morin)

وهذا التكامل يمنح النموذج قدرة فريدة على التعامل مع الأزمات المركّبة، التي لا يمكن معالجتها من خلال تخصص واحد.

التحديات المنهجية للنموذج

رغم قوته، يواجه النموذج عدة تحديات:

أ. صعوبة القياس الكمي للمقاصد

ب. ضعف التكامل بين الفقهاء والمتخصصين

ج. خطر التوظيف غير المنضبط للمقاصد

د. الحاجة إلى بيئة مؤسسية داعمة

وقد أشار Kamali إلى أن نجاح الاجتهاد المقاصدي يعتمد على "تحويله إلى منهج مؤسسي لا فردي" (Kamali, 2008: 112).يمكن القول إن بناء نموذج مقاصدي تحليلي للأزمات المركّبة يمثل خطوة استراتيجية نحو تطوير الفقه المعاصر، حيث يتيح الانتقال من الفقه الجزئي إلى الفقه البنيوي، ومن المعالجة التفاعلية إلى المعالجة الاستباقية، وهو ما يجعله أداة مركزية في التعامل مع تحديات العصر.

المطلب الثاني: التطبيقات العملية للنموذج المقاصدي في معالجة الأزمات الاجتماعية المركّبة

إن القيمة العلمية للنموذج المقاصدي لا تكتمل بمجرد بنائه على مستوى التصور النظري، بل تتحدد بدرجة أساسية من خلال قابليته للتنزيل على الوقائع الاجتماعية المعاصرة، ولا سيما تلك الوقائع التي تتصف بالتعقيد والتداخل وتعدد الأسباب والآثار. فالأزمات الاجتماعية المركّبة لا تنشأ عادةً من عامل منفرد، ولا يمكن ردّها إلى سبب واحد، بل تتولد من شبكة متداخلة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية والمؤسسية، الأمر الذي يجعل التعامل معها بمنطق المعالجة الجزئية قاصراً عن بلوغ حقيقتها أو احتواء آثارها. ومن هنا تبرز أهمية الاجتهاد المقاصدي

بوصفه منهجاً قادراً على الانتقال من مجرد إصدار الحكم إلى تحليل البنية الواقعية للأزمة، ثم تكييفها في ضوء المقاصد الشرعية، ثم الموازنة بين البدائل الممكنة، وصولاً إلى تنزيل الحلول وتقويم آثارها.وتُعد أزمة الفقر متعدد الأبعاد مثالاً واضحاً على هذا النوع من الأزمات، إذ لم يعد الفقر في الدراسات التنموية الحديثة مفهوماً مالياً محضاً يُقاس بانخفاض الدخل وحده، بل أصبح يُنظر إليه بوصفه حرماناً مركّباً يمس قدرة الإنسان على التعليم، والصحة، والعمل، والمشاركة الاجتماعية، والعيش بكرامة. وقد بيّن أمارتيا سن أن جوهر التنمية لا يتمثل في زيادة الموارد فقط، بل في توسيع القدرات الإنسانية التي تمكّن الفرد من اختيار حياة يراها ذات قيمة ومعنى (Sen, 1999: 87). كما طوّر ألكاير وفوستر قياس الفقر متعدد الأبعاد بما يكشف أن الحرمان قد يكون تعليمياً أو صحياً أو معيشياً، حتى مع وجود دخل محدود لا يكشف وحده عمق الأزمة (Alkire & Foster, 2011: 476). وهذا الفهم الحديث يلتقي مع الرؤية المقاصدية التي لا تنظر إلى الإنسان من زاوية المال فقط، بل تراه كياناً مركباً تتكامل في حفظه مقاصد النفس والعقل والمال والكرامة الإنسانية.وعند تنزيل النموذج المقاصدي على هذه الأزمة، تبدأ المعالجة بالتشخيص البنيوي، أي بفهم الفقر بوصفه نتيجة تفاعل بين البطالة، وضعف التعليم، والهشاشة الصحية، وانخفاض الحماية الاجتماعية، وضعف السياسات التمكينية. ثم ينتقل التحليل إلى التكييف المقاصدي، حيث لا يُعد الفقر خللاً في حفظ المال وحده، بل يمتد إلى حفظ النفس عندما يؤدي إلى سوء التغذية أو العجز عن العلاج، وإلى حفظ العقل عندما يحرم الإنسان من التعليم أو يضعف فرصه المعرفية، وإلى حفظ النسل عندما ينعكس على استقرار الأسرة وتربية الأبناء. ولذلك فإن المعالجة المقاصدية لا تقف عند تقديم إعانة مالية آنية، بل تتجه إلى بناء منظومة تمكين شاملة تجمع بين الزكاة، والوقف، والتمويل الاجتماعي، والتعليم، والصحة، وفرص العمل. وقد أشار ابن عاشور إلى أن المقاصد الشرعية لا تنفصل عن إصلاح العمران الإنساني، لأن الشريعة في كلياتها متجهة إلى حفظ نظام الأمة واستدامة مصالحها العامة (ابن عاشور، ٢٠٠٤: ٢٢٥). ومن هذا المنظور يصبح علاج الفقر عملاً مقاصدياً مركباً لا يكتفي بدفع الحاجة العاجلة، بل يسعى إلى إعادة بناء قدرة الإنسان على الاستقلال والمشاركة والإنتاج. وتكشف الموازنة المقاصدية هنا أن الدعم النقدي المباشر قد يكون مطلوباً في حالات الضرورة والحاجة العاجلة، لكنه لا يكفي إذا تحول إلى سياسة وحيدة، لأن أثره قد يبقى مؤقتاً ولا يعالج أسباب الفقر العميقة. أما الاستثمار في التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي فيحقق مصلحة أبعد مدى، لأنه ينقل الفرد من حالة الاعتماد إلى حالة القدرة. وقد أكدت تقارير البنك الدولي أن الاستثمار في رأس المال البشري يمثل أحد أكثر المسارات فاعلية في تقليل الفقر وتعزيز فرص التنمية المستدامة (World Bank, 2020: 134). وبذلك فإن الاجتهاد المقاصدي لا يلغي الأدوات التقليدية كأحكام الزكاة والصدقات، بل يعيد توظيفها ضمن رؤية مؤسسية تنموية، تجعل المال الشرعي أداةً لحفظ الإنسان لا مجرد مورد للإغاثة المؤقتة. وهذا ما ينسجم مع ما ذهب إليه شابرا في ربط مقاصد الشريعة بالتنمية الإنسانية والعدالة الاجتماعية، حيث لا تتحقق التنمية من منظور إسلامي إلا حين تتكامل الأبعاد المادية والأخلاقية والاجتماعية في حفظ الإنسان والمجتمع (Chapra, 2008: 67).أما أزمة التفكك الأسري الناتج عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، فهي تمثل نموذجاً آخر للأزمة المركّبة، لأن انهيار الأسرة لا يحدث غالباً بسبب عامل واحد، بل نتيجة تراكم ضغوط معيشية ونفسية وثقافية تؤثر في بنية العلاقة الزوجية، وفي قدرة الأسرة على أداء وظائفها التربوية والاجتماعية. فقد أظهرت دراسات اجتماعية متعددة أن الضغط الاقتصادي يرتبط بارتفاع النزاعات الأسرية، وانخفاض جودة العلاقة بين الزوجين، وتزايد احتمالات الانفصال، ولا سيما حين يقترن الفقر بالبطالة أو الديون أو انعدام الأمن المعيشي (Conger et al., 2010: 685). كما بيّن تشيرلن أن التحولات الديموغرافية والاجتماعية الحديثة أسهمت في إعادة تشكيل الأسرة، وجعلتها أكثر تأثراً بالمتغيرات الاقتصادية والثقافية المحيطة بها (Cherlin, 2010: 403).وفي ضوء النموذج المقاصدي، لا يُنظر إلى التفكك الأسري بوصفه مسألة قانونية متعلقة بالطلاق أو النفقة فحسب، بل بوصفه اختلالاً يمس مقاصد متعددة، في مقدمتها حفظ النسل، وحفظ النفس، وحفظ العقل. فالأثر لا يقف عند انفصال الزوجين، بل يمتد إلى الأطفال، والاستقرار النفسي، والتنشئة الاجتماعية، والطمأنينة الأسرية. ومن ثم فإن المقاربة المقاصدية لا تكتفي بتنظيم آثار الطلاق بعد وقوعه، بل تتجه إلى الوقاية من أسبابه، من خلال معالجة الضغوط الاقتصادية، وتفعيل الإرشاد الأسري، وتطوير برامج الدعم النفسي والاجتماعي، وإعادة بناء ثقافة المسؤولية داخل الأسرة. وهذا الانتقال من فقه معالجة النزاع بعد وقوعه إلى فقه الوقاية من التفكك يعكس روح المقاصد التي تقوم على دفع المفسدة قبل استفحالها، لا على إدارتها بعد تحولها إلى واقع يصعب إصلاحه.وتظهر أهمية الموازنة في هذه الأزمة عند المقارنة بين البدائل الممكنة. فقد يبدو التشدد القانوني في إجراءات الطلاق حلاً سريعاً للحد من الانفصال، لكنه قد يؤدي في بعض الحالات إلى استمرار علاقات مؤذية نفسياً واجتماعياً، في حين أن الدعم الأسري الوقائي، والإرشاد النفسي، وتحسين الظروف الاقتصادية، قد يحقق مقصداً أوسع وأكثر استدامة. وهنا يتضح أن الاجتهاد المقاصدي لا ينظر إلى الحكم المجرد وحده، بل إلى أثره في الواقع ومآلاته. وقد قرر الشاطبي أن اعتبار المآلات أصل معتبر في الاجتهاد، لأن الفعل قد يكون مشروعاً في ذاته، غير أن تنزيله في سياق معين قد يفضي إلى مفسدة أعظم من المصلحة المقصودة

(الشاطبي، ١٩٩٧: ١٩٤/٤). وبناءً على ذلك، فإن معالجة التفكك الأسري تقتضي سياسة مركّبة تجمع بين الوعي الديني، والتأهيل الأسري، والدعم الاقتصادي، والاستشارة النفسية، لأن حفظ الأسرة لا يتحقق بمجرد النصوص القانونية، بل بمنظومة اجتماعية قادرة على حماية شروط الاستقرار.وتتضح قوة النموذج المقاصدي بصورة أكبر عند تطبيقه على أزمة الاضطرابات النفسية المعاصرة، لأن هذه الأزمة تكشف تداخل الجوانب الفردية والاجتماعية والاقتصادية في تكوين المعاناة الإنسانية. فقد أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن الاضطرابات النفسية، ولا سيما الاكتئاب والقلق، أصبحت من أبرز تحديات الصحة العامة عالمياً، وأنها ترتبط بعوامل متعددة تشمل الفقر، والعنف، والبطالة، والعزلة، والضغوط الاجتماعية (WHO, 2022: 15). ولا يمكن النظر إلى هذه الأزمة من منظور طبي صرف، لأن العلاج الدوائي وحده قد لا يكفي ما لم تُعالج البيئة الاجتماعية التي تنتج القلق أو تغذيه. كما أن انحيازات التفكير واتخاذ القرار تحت الضغط، كما يبين كاهنمان، تؤثر في قدرة الإنسان على التقدير السليم والسلوك المتوازن، خصوصاً في حالات الإرهاق النفسي والضغط المزمن (Kahneman, 2011: 213).ومن المنظور المقاصدي، تمس أزمة الصحة النفسية مقصد حفظ العقل بصورة مباشرة، كما قد تمس حفظ النفس في الحالات التي تقود إلى الانتحار أو إيذاء الذات، وتمس حفظ المال حين تعطل قدرة الفرد على العمل والإنتاج، وتمس حفظ الأسرة عندما تنعكس على العلاقات الزوجية والتربوية. ولذلك فإن التعامل معها يجب أن يتجاوز الوعظ العام أو التفسير الأخلاقي المباشر، نحو فهم علمي رحيم يراعي طبيعة المرض النفسي، ويقلل الوصمة، ويشجع على العلاج، ويدمج الدعم النفسي ضمن منظومة الرعاية الاجتماعية. وهذا ينسجم مع مقصد رفع الحرج، لأن الشريعة لا تُحمّل الإنسان ما لا يطيق، ولا تتجاهل ضعفه النفسي والبدني، بل تبني أحكامها على الرحمة والتيسير ودفع الضرر.وتكشف الموازنة المقاصدية هنا أن الاكتفاء بالخطاب الزجري أو الأخلاقي تجاه المصابين بالاضطرابات النفسية قد يزيد من عزلتهم ويمنعهم من طلب المساعدة، بينما يؤدي الاعتراف العلمي والشرعي بالحاجة إلى الرعاية النفسية إلى حفظ العقل والنفس معاً. ومن ثم يكون التنزيل العملي مقتضياً لبناء سياسات توعية نفسية، وتوفير خدمات علاجية ميسورة، وإدماج الصحة النفسية في الرعاية الأولية، وإشراك المؤسسات الدينية والتربوية في خفض الوصمة لا في تكريسها. وهذا النوع من التنزيل يعبّر عن فقه واقع حقيقي، لأنه لا يكتفي بتقرير المقصد، بل يسأل عن الوسائل الواقعية القادرة على تحقيقه.وتجمع هذه التطبيقات الثلاثة دلالة منهجية واحدة، وهي أن الاجتهاد المقاصدي يصبح أكثر فاعلية عندما يتحول من منطق الفتوى الجزئية إلى منطق التحليل البنيوي. ففي أزمة الفقر لا يكتفي بسؤال: ما حكم إعطاء المال للمحتاج؟ بل يسأل: كيف تُبنى منظومة تمنع إعادة إنتاج الحاجة؟ وفي أزمة التفكك الأسري لا يكتفي بسؤال: ما أحكام الطلاق والنفقة؟ بل يسأل: كيف تُحفظ الأسرة قبل الانهيار؟ وفي أزمة الصحة النفسية لا يكتفي بسؤال: ما الموقف من المريض نفسياً؟ بل يسأل: كيف تُحفظ النفس والعقل والكرامة ضمن بيئة علاجية واجتماعية آمنة؟ وهذا التحول من الجزئي إلى البنيوي هو ما يمنح الاجتهاد المقاصدي قدرته على معالجة الأزمات الاجتماعية المركّبة.غير أن نجاح هذه التطبيقات لا يتحقق تلقائياً، إذ يواجه النموذج المقاصدي عدة تحديات عملية، من أبرزها صعوبة قياس تحقق المقاصد بصورة كمية دقيقة، وضعف التنسيق بين الفقهاء والمتخصصين في الاقتصاد والاجتماع والنفس، ونقص البيانات الموثوقة في كثير من المجتمعات، فضلاً عن خطر توظيف المقاصد بصورة فضفاضة غير منضبطة. لذلك لا بد من ربط المقاصد بالقواعد الأصولية والنصوص القطعية، ومن تحويل العمل المقاصدي إلى جهد مؤسسي تشاركي لا اجتهاد فردي معزول. وقد أشار كمالي إلى أن فاعلية المقاصد في العصر الحديث تتوقف على قدرتها على التحول إلى إطار منهجي منضبط في التشريع والسياسات العامة، لا مجرد خطاب أخلاقي عام (Kamali, 2008: 112). كما تؤكد أدبيات السياسات العامة المعاصرة أهمية التقويم المستند إلى الأدلة في قياس أثر البرامج وتعديلها وفق النتائج الواقعية (OECD, 2020: 56)، وهو ما يلتقي مع مبدأ اعتبار المآلات في الفكر الأصولي. وبذلك يتبين أن النموذج المقاصدي المقترح، عند تنزيله على الأزمات المركّبة، لا يقدم حلولاً وعظية أو تجريدية، بل يفتح المجال أمام فقه تطبيقي متكامل يجمع بين النص والواقع، وبين القيم والبيانات، وبين المقاصد والسياسات. وتكمن قوته في أنه لا يعالج الأزمة من سطحها، بل يحاول فهم جذورها، وتحديد المقاصد المتضررة فيها، والموازنة بين بدائلها، ثم تنزيل الحلول وتقويم آثارها. ومن هنا يمكن القول إن الاجتهاد المقاصدي، إذا مورس ضمن ضوابطه العلمية، يمثل أحد أهم المسارات المعاصرة لتجديد الفقه الإسلامي وجعله أكثر قدرة على الإسهام في معالجة أزمات الإنسان والمجتمع في واقع شديد التعقيد.

المصادر والمراجع:

أولاً: قائمة المصادر والمراجع (باللغة العربية)

ابن عاشور، محمد الطاهر. (٢٠٠٤). مقاصد الشريعة الإسلامية. تونس: دار سحنون.

ابن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز. (١٩٩١). قواعد الأحكام في مصالح الأنام. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

أبو زهرة، محمد. (١٩٥٨). أصول الفقه. القاهرة: دار الفكر العربي.

الجويني، عبد الملك بن عبد الله. (١٩٩٧). البرهان في أصول الفقه. تحقيق عبد العظيم الديب. المنصورة: دار الوفاء.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (١٩٩٣). المستصفى من علم الأصول. تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي. بيروت: دار الكتب العلمية.

القرافي، أحمد بن إدريس. (١٩٩٨). الفروق. بيروت: عالم الكتب.

الريسوني، أحمد. (٢٠١٢). نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي. القاهرة: دار الكلمة.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (١٩٩٧). الموافقات. تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان. الخبر: دار ابن عفان.

اليوبي، محمد سعد بن أحمد. (١٩٩٨). مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية. الرياض: دار الهجرة.

ثانياً: References

Alkire, S., & Foster, J. (2011). Counting and multidimensional poverty measurement. Journal of Public Economics, 95(7–8), 476–487.

Auda, J. (2008). Maqasid al-Shari‘ah as Philosophy of Islamic Law: A Systems Approach. London: International Institute of Islamic Thought.

Chapra, M. U. (2008). The Islamic Vision of Development in the Light of Maqasid al-Shari‘ah. London: International Institute of Islamic Thought.

Cherlin, A. J. (2010). Demographic trends in the United States: A review of research. Journal of Marriage and Family, 72(3), 403–419.

Conger, R. D., Conger, K. J., & Martin, M. J. (2010). Socioeconomic status, family processes, and individual development. Journal of Marriage and Family, 72(3), 685–704.

Kahneman, D. (2011). Thinking, Fast and Slow. New York: Farrar, Straus and Giroux.

Kamali, M. H. (2008). Shari‘ah Law: An Introduction. Oxford: Oneworld Publications.

Morin, E. (2008). On Complexity. Cresskill, NJ: Hampton Press.

OECD. (2020). Building Capacity for Evidence-Based Policy Making: Lessons from Country Experiences. Paris: OECD Publishing.

Sen, A. (1999). Development as Freedom. Oxford: Oxford University Press.

World Bank. (2020). Poverty and Shared Prosperity 2020: Reversals of Fortune. Washington, DC: World Bank.

World Health Organization (WHO). (2022). World Mental Health Report: Transforming Mental Health for All. Geneva: World Health Organization.